

باسمہ تعالیٰ

# حجۃ الترمذی

وهو جامع المختصر من إسناد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل.

للإمام الخافظ الحجة أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذی م ۴۲۹ھ

## الجزء الأول

المحتوى

بالحاشية المفيدة القديمة لمؤلفنا الحديث الجامع على التمهيد لبورى رحمة الله  
ومعكم

## العرف الشافعى

بالفهرست المختصر من إسناده الحديث الجامع على التمهيد لبورى رحمة الله م ۱۳۵۲

## وفي التفسير الترمذى

لشيخ الهند مولانا محمد حسن رحمة الله

## وفي شمس الترمذى

وقد أضفنا بأخر صفحة تعليقا لتقابل نسخ الترمذى وتحقيقها واعتمدا في بعض النسخ  
الذكر في شمس الترمذى المعروف



الطاف ايت دسن، كراتشى باكستان  
للنشر والتوزيع

Fax : (92) 21 - 32512774  
E-mail : altaf123@hotmail.com

«أعربا» لا يضر أبا حنيفة، لأنه عليه السلام أولى بالمؤمنين بالفضل، كما جاء «إننا نستحق بمكارم الأخلاق».

**قوله: «ولا خلافة»** (حديث ١٢٥٠) ههنا مستلطان: الأولى، هل العاقل البالغ الحر يحجر عليه أم لا؟ فقلنا: لا، وقال الشافعي بالحجر على السفية، واستدل بحديث الباب أنه عليه السلام منعه عن البيع والشراء، وهذا الاستدلال لا يصح، لأن حجره عليه السلام عليه كان شفقة و مروة عليه، وعلى ماله، لما جاء أقاربه يشتكون إلى النبي ﷺ، لا حكما وقضاء، فلما قال: لا أصبر يا رسول الله لما أجازه عليه السلام مع أنه مصرح أنه عليه السلام أجازه بعد عدم صبره، وللقاضي أن يصون قضاءه مهما أمكن، لأن أن يقضي ساعة، وينقض تارة، وشأن القضاة أعلى وأرفع منه، فضلا عن قضاء النبي ﷺ، والثانية أنه هل ثبت بمجرد قوله لا خلافة الخيار؟ فقال بعض أهل العلم: ثبت وللأضاع التقييد به، وبلغو الكلام، وقال الجمهور، منهم الشافعي، وأبو حنيفة: لا يثبت بمجرد هذا القول، والحديث بظاهره يخالفهم، فأجاب الشراح بأن ثبوت الخيار بهذا القول فقط من خصوصيات ذلك الرجل، والأولى في الجواب أن يقال: إنه جاء في رواية الحاكم: «لا خلافة، ولي الخيار ثلاثة أيام» فثبت الخيار بهذا الكلام، لا بمجرد القول أي بلا خلافة، وأما القول بأنه لو لم يثبت الخيار بهذا اللفاظ للزم إلغاء التقييد، وتضييع الكلام، فلا نسلمه، لأن فوائد التقييد ليست بمنحصرة فيما قالوا حتى يلزم من نفي إلغاء التقييد وتضييع الكلام؛ بل للتقييد فوائد لا تعد ولا تحصى، وأعلى الفوائد ههنا أنه إذا كان المشتري مثلامن من لا يعرف فنون البيع، ويقول وقت الشراء والبيع لخصمه: إني غير واقف بفنون المعاملة، ولا أعلم موجبات الخسران والمنافع، وانكلت على دينك، وفوضت أمري في تلك المعاملة إليك، وأنت تعلم بمنافعي ومضاري، فاعمل لي معاملة الصديقين، الخائفين من الله تعالى، فلا محالة يتأثر البائع من هذا الكلام، ويعامل معه معاملة المخلصين الصديقين، يدفع عنه مضاره، ويجلب إليه منفعه، فهذه الفائدة قاله ﷺ: «قل: لا خلافة» فلا يلزم إلغاء الكلام، وهذا الجواب مع قطع النظر عما روينا من رواية الحاكم، فإنه جواب آخر.

**قوله: «باب في المصرة»** (حديث ١٢٥١) ذهب الإمام الشافعي إلى ظاهر الحديث، وقلنا برجوع النقصان، والحديث بظاهره يخالفنا، فأجيب عنه بوجوه: الأول ما أجاب صاحب نور الأنوار بأن: راوى الحديث أبو هريرة، وهو غير مجتهد، ورواية غير المجتهد متروكة في مقابلة القياس. وقال شيخنا مد الله ظله: هذا الجواب من قبيل توجيه الكلام بما لا يرضى به قائله، فإن من دأب الإمام أبي حنيفة أنه يترك القياس في مقابلة قول الصحابي، فضلا عن أن يبين حديث النبي ﷺ، كما صرح به المحققون من علمائنا. الثاني ما أجاب ابن عمر بأن: الحديث منسوخ، وناسخه قوله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»، فلما حكم عليه السلام بانقطاع الخيار إلا لمن استثناه بقوله «إلا بيع الخيار»، فعلم أنه لا خيار لأحد، ورده الإمام الطحاوي: أن بيع المصرة داخل في ما استثناه عليه السلام بقوله: «إلا بيع الخيار»، لأن المصرة من جملة العيوب، ورد المبيع بخيار العيب مشروع في الشريعة، لا يقول أحد بنسخه.

الثالث ما أجاب عيسى بن أبان: بأن حكم حديث المصرة في وقت ما كان العقوبات يؤخذ بها الأموال، كما روي عن النبي ﷺ في الزكاة: «من أدى طائعا فله أجرها، وإلا أخذناها منه، وشطر ماله غرمة من غرامات ربنا عز وجل»، وكما قال في سارق الثمرة التي لم يحرز: «فإنه يضرب جلدات ويغرم مثلها»، ثم لما نسخ الله الربوا، وردت الأشياء إلى أمثالها، إن كان مثليا، فمثل، وإن كان من ذوات القيم، فقيمة، فنسخ حكم المصرة أيضا، والعقوبة فيه هي أن يبقى اللبن عند المشتري، ويرد إلى البائع صاعا من طعام، ولا ينظر إلى أن صاعا من طعام هل يساوي اللبن أم لا؟ فلو كان اللبن زائدا من الطعام، وأضعافا مضاعفة، فيسلم إلى المشتري عقوبة للبائع الفاعل هذا الفعل الشنيع، ولم يرض أبو جعفر بهذا الجواب أيضا.

الرابع ما أجاب الطحاوي: بأن الحديث منسوخ، ووجه النسخ أنه يخالف النصوص الصريحة من كلام الله تعالى ورسوله ﷺ، والقياس؛ بل الأقيسة.

أما كلام الله تعالى، فلقوله تعالى: ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بمثل ما اعتدى عليكم﴾ وأما كلام النبي ﷺ، فقوله ﷺ ونهيه عن بيع الدين بالدين، وفي المصرة بيع الدين بالدين، وجهه أن المشتري إذا حلب اللبن يومين أو ثلاثة أيام، وأهلكه، ثم رد الشاة على بائعه،

ووجب الصاع من الطعام ديناً في ذمته بدل اللبن الذي هلكه، فكان ديناً عليه، فهذا بيع الدين بالدين، وقد نهى عنه ﷺ، وكذا يخالف قوله ﷺ «الخراج بالضمان»، والغرم بالغرم» فعلى مذهب الشافعي يلزم خلاف هذه النصوص، لأن الشاة لو هلكت مثلاً في تلك الأيام الثلاثة، لهلكت من مال المشتري، وهذا بالاتفاق بينهم. فلما كان الضمان والغرم على المشتري، فيجب أن يكون الخراج، والغرم له عملاً بالنصوص. كما لو اشترى رجل عبداً، واشتغله، ثم رده على بانيه فغلبته لمشتري، وكذا لو اشترى شاة، وأحلب لبنها أياماً، ثم ردت على البائع بعيب آخر، فاللبن للمشتري بلا شيء، فكذا فيما نحن فيه، نقول: اللبن للمشتري بلا شيء، وكذا يخالف قاعدة الضمان، لأن الضمان بالمثل، أعم من أن يكون صورياً أو معنوياً، فصاع الطعام ليس مثلاً صورياً للبن، وهذا ظاهر، ولا معنوياً، لأن المثل المعنوي عبارة عن قيمة الشيء، وصاع الطعام لا يساوي قيمة اللبن على كل حال، فإنه لم يفرق في الحديث أن الصاع عوض لبن يوم أو يومين، أو عوض لبن شاة أو بقرة، والمشتري قد تكون شاة، وقد تكون بقرة، وقد تكون ناقة، والصاع لا يساوي قيمة لبن كل شاة، للفتاوت بين ألبانها بالقلة والكثرة، فضلاً أن يساوي لبن ثلاثة أيام، أو لبن الناقة والبقرة، وأيضاً الحديث مخالف لمذهب الشافعي أيضاً، لأن مذهبه أن يرد صاع التمر أو الشعير فقط لا غير، وفي الحديث أمر مطلق سوى السمراء في رواية أبي هريرة التي احتج بها، وأيضاً الحديث مخالف لقواعد خيار العيب يتحقق فيها ثلاثة صور: الأولى: أن يظهر عند المشتري عيب كان عند البائع بدون أن يحدث عند المشتري عيب، يتعين الرد.

الثاني: أن يظهر عند المشتري عيب كان عند البائع، وقد حدث عيب في يد المشتري أيضاً، ففي هذه الصورة لهما خيار، إما الرجوع بالنقصان، أو الرد.

الثالث: أن يزيد المشتري في المبيع، مثلاً اشترى ثوباً فخطأ أو أصبغه، ففي هذه الصورة إن لم ترضيا على الرد، فليس للبائع أن يأخذ، لأن امتناع الرد ههنا لحق بعد؛ بل يتعين الرجوع بالنقصان، فصورة الشاة صورة ثانية، لأنه حدث عيب عند المشتري، وهو إخراج اللبن عن الضرع، وكان معيباً بعيب كان عند البائع، فحكمها الرجوع بالنقصان، أو الرد إن ترضيا، لا الرد رد صاع من التمرة، والشعير.

فسيب ما ذكرناه من الوجوه تركنا حديث المصرة، والله أعلم، أو يقال: إن الحكم برد الشاة ورد تمر، أو صاع شعير معها ليس قضاء وجوباً، بل تبرعاً ومصالحة، يعني لما ظهر عيب عند المشتري، ورد المعيبة، فعليه أن يرد معها صاعاً من طعام بدل ما انتفع بلبنها، لئلا يضيع مال أخيه المؤمن، فلا يخالف بهذا المعنى أبو حنيفة.

قوله: «باب في اشتراط ظهر الدابة عند البيع» (حديث ١٢٥٣) جوز أحمد وإسحق الاشتراط في البيع نظراً إلى ظاهر الحديث، وقال الإمام مالك: إن كان المسافة يسيراً قليلاً، فيجوز، وإلا فلا، وقال الإمام أبو حنيفة بعدم جواز الاشتراط مطلقاً، لأنه عليه السلام نهى عن بيع وشرطين، وجاء في بعض الروايات نهيه ﷺ عن بيع وشرط، وكذا نهيه عليه السلام عن صفقة في صفقتين، والروايات الواردة في هذا الباب متخالفة ومتعارضة ظاهراً، جمعها البخاري في مصنفه، علم من بعضها أن النبي ﷺ أباح ظهره بعد البيع، وعلم من بعضها أن النبي ﷺ أباح على طلب جابر، وعلم من بعضها الاشتراط، فعين أبو حنيفة واحدة منها، وتاول في الباقيات، بأن جابراً لما أراد البيع اختلج في صدره أني كيف أصل المدينة، فقال له عليه السلام: «سأبيع لك ظهرها»، أو يقال: إن النبي ﷺ أعطاه عارية بعد البيع، كما قال جابر في رواية: أفقوني ظهرها.

قوله: «باب في الانتفاع بالرهن» (حديث ١٢٥٤) عند أبي حنيفة لا يجوز للمرتهن أن ينتفع بالمرهون، وظاهر الحديث يخالف أبا حنيفة، فأجاب الطحاوي بأنه: لا دليل في هذا الحديث على جواز الانتفاع بالمرهون، لأن فيه على الذي يشرب ويركب نفقة، ولم يبين من الذي يركبه ويشرب اللبن، ولو سلم كما جاء في بعض الروايات مصرحاً، فنقول: إن هذا حكم من قبل نسخ الربوا، فقد نهى عليه السلام بقوله: «كل قرض جر نفعاً فهو حرام»، وكذا نهى عن بيع المعدوم، وفيما نحن فيه يلزم بيع المعدوم،



مَا أَتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْهَوْا

# جَمْعُ التِّرْمِذِيِّ

وَفِي آخِرِهِ

## شَمَائِلُ التِّرْمِذِيِّ

لِلإمام العلامة أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي

الحنيفي

بالحجرات المفضلة القديسة مولانا الحنفية اجازة في السجدة الفخرية

مجمع

## العَرَفُ الشَّكَنَ

العلامة الحنفية الكريمة مولانا محمد النوراني في السجدة الفخرية

مكتبة

## نَهْجُ قُوْتِ الْمَعْنِيِّ

العلامة الشافعية السنية العلامة الحنفية مولانا محمد النوراني في السجدة الفخرية

مكتبة

## التَّقْرِيرُ لِلتِّرْمِذِيِّ

العلامة الشافعية السنية العلامة الحنفية مولانا محمد النوراني في السجدة الفخرية



مكتبة رحمانية

إقرأ سنتر عارف سترين اردو بازار لاہور



مَا أَتَىكَ الرَّسُولُ فَخُذْهُ وَمَا نَهَاكَ عَنْهُ فَانْتَهُوا

# جَمْعُ التِّرْمِذِيِّ

وَفِي آخِرِهِ

## شَمَائِلُ التِّرْمِذِيِّ

لِلإِمَامِ الْعَلَامِ أَبِي عِيسَى مُحَمَّدَ بْنَ عِيسَى بْنِ سُوْرَةَ التِّرْمِذِيِّ

الْحَنْبَلِيِّ

بِالْحَوَاشِي أَمْفِيَّةَ الْقَارِيَةِ مَوْلَانَا الْحَاشِي أَيْمَنَ عَلَى السَّهْلِ نَفُورِي

مَعَ

## الْعَرَفُ الشَّكَنِي

لِلْعَلَامِ الْحَاشِي أَيْمَنَ مَوْلَانَا الْحَاشِي أَيْمَنَ عَلَى السَّهْلِ نَفُورِي

وَمُصَنَّفِهِ

## نَفْعُ قَوْتِ الْمَخَنِي

لِلْعَلَامِ السَّيِّدِ بْنِ السَّيِّدِ أَيْمَنَ مَوْلَانَا الْحَاشِي أَيْمَنَ عَلَى السَّهْلِ نَفُورِي

وَفِي رَوْنِهِ

## التَّقْرِيرُ لِلتِّرْمِذِيِّ

لِلْعَلَامِ الشَّيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ بْنِ عَلِيٍّ مَوْلَانَا الْحَاشِي أَيْمَنَ عَلَى السَّهْلِ نَفُورِي

مَكْتَبَةُ الْحَاشِيَةِ

إِفْرَا سَنَتُهُ عَشْرَى سِتْرِيْثْ أَرْدُو بَا زَارْ لَا هَوْرْ

لولم یثبت الخیار، بهذا الا لفاظ للزوم الغاء التقييد وتضييع الكلام فلا تسلمه لان فوائد التقييد ليست بمنحصرة فيما قالوا حتى يلزم من نفيه الغاء التقييد وتضييع الكلام بل للتقييد فوائد لا تعد ولا تحصى واعلى الفوائد ههنا انه اذا كان المشتري مثلاً من من لا يعرف فنون البيع ويقول وقت الشراء والبيع لخصه اني غير واقف بفنون المعاملة ولا اعلم موجبات الخسران والمنافع وانكملت على دينك وفوضت امري في تلك المعاملة اليك وانت تعلم بما تفنى ومضاري فاعمل في معاملة الصديقين الخائفين من الله تعالى فلا محالة يتأثر البائع من هذا الكلام ويعامل معه معاملة المخلصين الصديقين يدفع عنه مضارره ويطلب اليه منافعها فلهذه الفائدة قال عليه السلام قل لا خلافة فلا يلزم الغاء الكلام وهذا الجواب مع قطع النظر عما رويناه من رواية الحاكم فانه جواب اخر **قوله** باب في المصرة ذهب الامام الشافعي الى ظاهر الحديث وقلنا برجوع النقصان والحديث بظاهره يخالفنا فاجيب عنه بوجوه الاول ما اجاب صاحب نور الانوار بان راوي الحديث ابو هريرة وهو غير مجتهد ورواية غير المجتهد متروكة في مقابلة القياس وقال شيخنا مد الله ظله هذا الجواب من قبيل توجيه الكلام بما لا يرضى به قائله فان من داب الامام الى حنيفة انه يترك القياس في مقابلة قول الصحابي فضلاً عن ان يبين حديث النبي عليه السلام كما صرح به المحققون من علمائنا الثاني ما اجاب ابن حجر بان الحديث منسوخ وناسخه قوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فلما حكم عليه السلام بانقطاع الخيار الامن استثنائه بقوله لا بيع الا بيع الطحاوي ان بيع المصرة داخل في ما استثناه عليه السلام بقوله لا بيع الخيار لان المصرة من جملة العيوب ورد المبيع بخيار العيب مشرّع في الشريعة لا يقول احد بنسخه الثالث ما اجاب عيسى بن ابان بان حكم حديث المصرة في وقت ما كانت العقوبات يؤخذ بها الاموال كما روى عن النبي عليه السلام في الزكوة من ادى طائفاً فله اجرها والا اخذناها منه وشطر ماله غرمة من غرمات ربنا عز وجل وكما قال في سارق الثمرة التي لم تحرق فانه يضرب جلادات ويغرم مثليها ثم لما نسخ الله الريو وردت الاشياء الى امثالها ان كان مثلياً فمثلها وان كان من ذوات القيمة فقيمة فنسخ حكم المصرة ايضاً والعقوبة فيه هي ان يبقى اللبن عند المشتري ويرد الى البائع صاعاً من طعام ولا ينظر الى ان صاعاً من طعام هل يساوي اللبن ام لا فلو كان اللبن من اشد من الطعام واضعافاً مضاعفة فيسلم الى المشتري عقوبة للبائع الفاعل هذه الفعل الشنيع ولم يرض ابو جعفر بهذا الجواب ايضاً الرابع ما اجاب الطحاوي بان الحديث منسوخ ووجه النسخ انه يخالف التصوص الصريحة من كلام الله تعالى ورسوله صلعم والقياس بل الاقيسة اما كلام الله تعالى فلقوله تعالى فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واما كلام النبي عليه السلام فقلوه عليه السلام ونهيه عن بيع الدين بالدين وفي المصرة بيع الدين بالدين ووجهه ان المشتري اذا حلب اللبن يومين او ثلاثة ايام واهلكه ثم رد الشاة على بائعه ووجب الصاع من الطعام ديناً في ذمته بدل اللبن الذي هلكه فكان ديناً عليه فهذه ابيع الدين بالدين وقد نهى عنه صلى الله عليه وسلم وكذا يخالف قول صلعم الخراج بالضمان والغنم بالغرم فعلى مذهب الشافعي يلزم خلاف هذه النصوص لان الشاة ولو هلكت مثلاً في تلك الايام الثلاثة لهلكت من مال المشتري وهذا بالاتفاق بينهم فلما كان الضمان والغرم على المشتري فيجب ان يكون الخراج والغنم له عللاً بالنصوص كما لو اشترى رجل عبداً واشتغله ثم رده على بائعه فغلت له المشتري وكذا لو اشترى شاة وحلب لبناً اياماً ثم ردت على بائعه يعيب اخراً فالبين للمشتري بلا شيء فكذلك فيما نحن فيه نقول اللبن للمشتري بلا شيء وكذا فيما نحن فيه نقول لان الضمان بالمثل اعم من ان يكون صورياً او معنوياً فصاع الطعام ليس مثلاً صورياً للبن وهذه اظاهره ولا معنوياً لان المثل للمعنى عبارة عن قيمة الشيء وصاع الطعام لا يساوي قيمة اللبن على كل حال فانه لم يفرق في الحديث ان الصاع عوض لبن يومين او عوض لبن شاة او بقرة والمشتري قد تكون شاة وقد تكون بقرة وقد تكون ناقة والصاع لا يساوي قيمة لبن كل شاة للتفاوت بين البائعين بالقلّة والكثرة فضلاً عن يساوي لبن ثلاثة ايام ولبن الناقة والبقرة وايضاً الحديث مخالف لمذهب الشافعي ايضاً لان مذهبه ان يرد صاع التمر او الشعير فقط لا غير وفي الحديث امر مطلق سوى السمراء في رواية ابى هريرة التي احتج بها وايضاً الحديث مخالف لقواعد خيار العيب يتحقق فيها ثلاثة صور الاولى ان يظهر عند المشتري عيب كان عند البائع يدون ان يحدث عند المشتري عيب يتعين الرد الثاني ان يظهر عند المشتري عيب كان عند البائع وقد حدث عيب في يد المشتري ايضاً ففي هذه الصورة لهما خياران الرجوع بالنقصان او الرد الثالث ان يزيد المشتري في المبيع مثلاً اشترى ثوباً فخطأ او اصعبه ففي هذه الصورة ان لم تراضيه اعلى الرد فليس للبائع ان يأخذ لان امتناع الرد ههنا لحق بعد بل يتعين الرجوع بالنقصان بصورة الشاة صورة ثانية لان عيب عند المشتري وهو اخراج اللبن عن الضرع وكان معيباً بعيب كان عند البائع فحكمها الرجوع بالنقصان او الرد ان تراضى لا الرد وردد صاع من التمر والشعير فبسبب ما ذكرناه من الوجوه تركنا حديث المصرة والله اعلم او يقال ان الحكم برد الشاة وردد صاع شعير معها ليس قضاءً ووجوباً بل تبرعاً ومصالحةً يعني لما ظهر عيب عند المشتري وردد المعيبة فعليه ان يرد معها صاعاً من طعام يبدل ما انتقم بلبنها لئلا يضيع مال اخيه المؤمن فلا يخالف بهذا المعنى ابو حنيفة **قوله** باب في اشتراط ظهر الدابة عند البيع جوز احمد واسحق الاشتراط في البيع نظر الى ظاهر الحديث وقال الامام مالك ان كان الساقط يسيراً قليلاً فيجوز والا فلا وقال الامام ابو حنيفة بعدم جواز الاشتراط مطلقاً لانه عليه السلام نهى عن بيع وشرطين وجاء في بعض



# جامع الترمذی

وفی اخره

شائِلُ الترمذی

للإمام العالم أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذی

الحسنى

بالحوشى المفيدة القليلة لانا محمد احمد على السهال نفوي

## العرف الشاذلي

للعلامة محمد الكبير لانا محمد انوشا بن معطر شاذلي الشامي

وبهامشه

## نفع قوت المعتزلي

للعلامة السيد علي بن السيد سليمان التمنقي الجمعي المغربي الشاذلي المالكي

## الثوار الجاني لمسك الزكي

مولانا محمد اشرف علي التهامي

وفي اوله التبرير للترمذی لشيخ الهند

قد يميني كنج خانہ

قرن ویر باغ  
کراچی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# جَامِعُ التِّرْمِذِيِّ

وَفِي آخِرِهِ

شَمَائِلُ التِّرْمِذِيِّ

لِلْإِمَامِ الْعَلَامِ أَبِي عَيْسَى مُحَمَّدَ بْنَ عَيْسَى بْنِ سُوْرَةَ التِّرْمِذِيِّ

الْحَنْسِيِّ

بِالْحَوْشِ الْمُبْدَاةِ الْقَدِيمَةِ وَلَوْلَا الْحَدَّثُ أَحْمَدُ عَلَى السَّهْلِ أَنْفَرِي

عَنْ

## الْعَجْزِ الشَّذِيِّ

لِلْعَلَامَةِ الْحَدَّثِ الْكَبِيرِ لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنَ سُلَيْمَانَ بْنِ مَعْظَمٍ شَلَا لِكَيْسَمِي

دِهَامَشِي

## نَفْعُ قَوْلِ الْمَغْذِيِّ

لِلْعَلَامَةِ السَّيِّدِ عَلَى بْنِ السَّيِّدِ سُلَيْمَانَ بْنِ الدَّيْنَمِيَّ الْبَحْمَنِيَّ الْمَعْرِيَّ الشَّاذِلِيَّ الْمَالِكِيَّ

## الْثَوَابُ الْحَمْدِيُّ مِنَ الْمَسْنَدِ الْكَرِيِّ

مَوْلَانَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ مَعْظَمٍ شَلَا لِكَيْسَمِي

وَفِي آخِرِهِ

## التَّقْرِيرُ لِلتِّرْمِذِيِّ

لِلْعَلَامَةِ الشَّهِيرِ شَيْخِ الْهَنْدِ مَوْلَانَا أَحْمَدُ بْنُ حُسَيْنَ بْنِ مَوْلَانَا دَوْدَ الْفَقَّاحِ عَلَى الدَّيْنَمِيَّ

قَدْ سَمِيَ كُنْجَانَةً



